

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٢/٢٨ رقم ش ٢٦٢٦/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير البند (أ) من الفقرة الأولى من المادة ١٣٥ والبند (٥) من المادة ١٥٣ من قانون الشركات رقم ١٩٦٤/١٢ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة يستحقون المكافأة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١٣٥) المشار اليها اذا قررت الهيئة العامة للشركة عدم توزيع الأرباح الصافية على المساهمين وتدويرها لسنة اخرى ؟
٢ - هل ان الأرباح الصافية تعتبر معدة للتوزيع بمجرد تحققها في موازنة الشركة قبل ان تقرها الهيئة العامة أم ان لا تعتبر كذلك ما لم تقرر الهيئة العامة بأنها ارباح معدة للتوزيع ؟
ويعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لسيادة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧ وتديق النصوص القانونية يبين :

أ - ان البند (أ) من الفقرة الأولى للبادة (١٣٥) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يتناول رئيس واعضاء مجلس الادارة مكافاتهم بمعدل نسي من الأرباح الصافية توزع بينهم على حسب عدد الجلسات التي حضرها كل منهم ويجب ان لا يزيد ذلك المعدل على عشرة بالمئة من الأرباح المعدة للتوزيع ويشترط ان لا تتجاوز تلك المكافآت عن (٧٥٠) ديناراً سنوياً للمضو الواحد) .

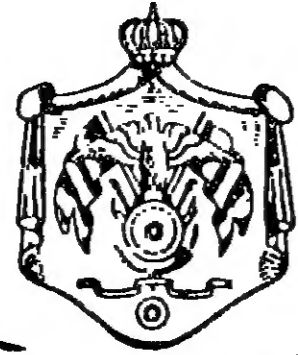
ب - ان الفقرة (٥) من المادة ١٥٣ تنص على ان صلاحية الهيئة العامة العادية تتناول تحديد الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الادارة .

ويستفاد من هذين النصين ان المكافآت التي يتناولها رئيس واعضاء مجلس الادارة انما تصرف لهم بمعدل لا يزيد على عشرة بالمئة من الأرباح المعدة للتوزيع وأن الأرباح المعدة للتوزيع تحدد بقرار من الهيئة العامة العادية للشركة . وينبغي على ذلك ان الأرباح الصافية لسنة ما تبقى محتفظة بصفحتها كأرباح معدة للتوزيع ولو قررت الهيئة العامة تدويرها لسنة مقبلة لتوزيعها خلافاً على المساهمين . وبالتالي فان رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة يستحقون مكافاتهم بمجرد تحديد الأرباح الصافية المعدة للتوزيع بقطع النظر عن ارجاء توزيعها الى سنة مقبلة :

هذا فيما يتعلق بالنقطة الأولى . أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان البند (٥) من المادة (١٥٣) المشار اليها آنفاً صريح في أن الأرباح لا تعتبر معدة للتوزيع الا اذا حددتها الهيئة العامة بقرار تصدره بهذا الشأن . أما مجرد تحديد الأرباح الصافية في ميزانية الشركة وقبل صدور قرار من الهيئة العامة بتحديد الأرباح التي يجب توزيعها على المساهمين فان تلك الأرباح لا تعتبر معدة للتوزيع . ونشير في هذا الصدد الى القرار الصادر عن هذا الديوان برقم ٥ لسنة ١٩٧٤ هذا ما نقرره في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠/٤/٧

مستور	مستور	مستور	مستور	مستور
مستور وزارة الصناعة والتجارة	رئيس ديوان التبريع	مستور محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص	رئيس الديوان الخاص
مستور الشركات	في رئاسة الوزراء	الرئيس الثاني لمحكمة	مستور القوانين	مستور القوانين
ساره الخياط	شيس طهاني	فواز الروسان	نبيب الرفدان	موسى الساكت



الجليلة الشيمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تمن : الاثنين ٥ رجب سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩ ايار سنة ١٩٨٠ م العدد ٢٩١٣٣

عدد ممتاز

سفر

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية

بعودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

من خارج المملكة الأردنية الهاشمية

مديرية المطابع العسكرية

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بالنظر لعزمنا السفر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية
وبعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة (٢٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :-

- ١ - يعين صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائباً عنا لممارسة صلاحياتنا مدة غيابنا .
- ٢ - يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش ، باستثناء اجراء اية تعديلات في الدستور والتفويض
بمقد المعاهدات و ابرامها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم .

١٩٨٠/٥/١٤ م

وزير الداخلية
علي البشير

رئيس الوزراء
الشريف عبد الحميد شرف

الحسين بن طلال

اعلان

سفر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد غادر عاصمة ملكه السعيد
في سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٧/٥/١٩٨٠ .

١٩٨٠/٥/١٧

رئيس الوزراء بالوكالة
الدكتور قاسم الريماوي

اعلان

بمباشرة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب
جلالة الملك المعظم سلطاته الدستورية

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالته الملك المعظم
قد أقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢٨) من الدستور،
وقد باشر سلطاته الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتباراً
من يوم السبت الواقع في ١٧/٥/١٩٨٠ .

رئيس الوزراء بالوكالة
الدكتور قاسم الريماوي

١٩٨٠/٥/١٧

وكالات الوزراء

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي الدكتور قاسم الريماوي وزير
الزراعة اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب سيادة الشريف
عبد الحميد شرف رئيس الوزراء ووزير الدفاع بمعية حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
خارج المملكة الاردنية الهاشمية .